(أ) ان طبيعة القوانين المطبقة في الأرض المحتلة، بالاضافة الى القرارات العسكرية الاسرائيلية، تشكل في مجموعها سلاحاً موجهاً ضد الطبقات الشعبية. ولذلك فمن غير الكافي ان نوفر فرص العمل لأفراد هذه الطبقات في ظل الظروف الاستغلالية والمجحفة التي ترعاها هذه القوانين والأنظمة والقرارات. ولكن لا بد من تبني سياسة لا تسمح بافقار الفقراء وزيادة غنى الأغنياء.. وخلاف ذلك ستزيد هجرة العمال المهرة والمعلمين الأكفاء والمثقفين بحثاً عن فرص أفضل في الخارج.

(ب) وبالارتباط مع هذا لا بد من وضع معايير لعلاقات انتاج تعزز الوحدة الوطنية، وتخفف، الى الحد الأقصى، من امكانية تحول التناقضات الطبقية الى صراع حاد يصرف الأنظار والجهود عن القضية المركزية والتناقض الرئيسي مع الاحتلال الاسرائيلي. ولا بد من ربط التنمية بتنمية الوعي الوطني تحسباً من ان تتحول الى عامل تخدير للجماهير، وكي لا تسيطر نزعات الترف والكسب على الذهنية الوطنية.

(ج) ان التغيير في البنية الاجتماعية في الأرض المحتلة نتيجة «البرلتة» المعمقة، التي أفرزها الاحتلال، ستبقى حقيقة موضوعية لا يمكن التغاضي عنها. ومن طبيعة هذا التغيير ان يفرز أطره ومواقفه الاجتماعية، ولذلك فليس من الممكن استعمال أ:وعية التنظيمية الاقتصادية والاجتماعية الحالية بمضامينها وأساليبها التقليدية نفسها في عملية التنمية، خوفاً من الاختناقات الاجتماعية والاقتصادية التي يفرضها التناقض بين مسؤوليات هذه الأوعية التي تمليها الظروف التي استجدت بعد الاحتلال، وبين مضامينها وأساليبها القديمة التي كانت تناسب الوضع السابق على هذا التغيير.

ان الحل يكمن في تطوير هذه المؤسسات لمضامينها وأساليبها والاعتراف بالمؤسسات التي برزت بعد الاحتلال وكنتيجة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الجديدة. ولا بد من التحذير من ان أية محاولة لاستخدام الأوعية والأساليب المهزومة تاريخياً واحلالها محل الأوعية والأساليب المعتمدة على النضال الجماهيري، بحجة خبرة هذه الأوعية، هي في الواقع لجوء الى حصان طروادة يحمل في باطنه منطق تطبيع العلاقات مع الاحتلال بحجة حماية الانتاج والمؤسسات المنتجة.

(د) ولذلك فان تبني خطة العمل هذه يستدعي وزن الدعم بميزان دقيق لتتساوى المنفعة، جغرافياً وانسانياً، ولتقطع الطريق على محاولات التمييز بين المؤسسات والفئات. تلك المحاولات التي تلجأ اليها جهات يهمها افتعال تناقض داخل الصف الوطني الفلسطيني ليسهل اجهاض نضاله.

١٢ ــ ولا بد من التعرض أخيراً لمشكلة الحدود المفتوحة لتأثيرها المباشر على طبيعة التنمية. وكتقرير للواقع فان اسرائيل عملت، منذ عام ١٩٤٨، على تحطيم الحصار من حولها بالتمدد العسكري. ولعل أبرز هذه الأحداث احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، وتوسيع سوقها ليشمل هذه المناطق. ولكنها، وفي الوقت نفسه فتحت ثغرة في خط المواجهة والحصار الجديد على نهر الأردن، بما يسمى بالجسور المفتوحة. ومن خلال المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية، فتحت اسرائيل الحدود مع العالم العربي عن طريق مصر دون ان تتمكن الدول العربية من تجدير المقاطعة باحكام الحصار حول مصر. ويأتي الشريط الحدودي مع لبنان ليشكل نجاحاً اضافياً لسعي اسرائيل للخروج من